وزارة الطاقة
MINISTRY OF ENERGY

النشرة الصباحية

الأحد، 01 أكتوبر 2023

أخبار الطاقة

النفط ينهي الربع مرتفعاً 28 % مع قلة الإمدادات العالمية وتخفيضات إنتاج «أوبك+»

الجبيل الصناعية - إبراهيم الغامدي

الرياض

أغلقت أسعار النفط منخفضة واحدا بالمئة في ختام تداولات الأسبوع الفائت، أمس الأول الجمعة، بسبب مخاوف تتعلق بالاقتصاد الكلي وجني الأرباح، لكنها ارتفعت نحو 30 بالمئة في الربع مع تأثر إمدادات الخام العالمية بتخفيضات إنتاج أوبك+.

وجرت تسوية العقود الآجلة لشهر أقرب استحقاق لخام برنت لشهر نوفمبر بانخفاض سبعة سنتات إلى 95.31 دولارا للبرميل عند انتهاء العقد، مرتفعة حوالي 2.2 % في الأسبوع و27 % في الربع الثالث. وجرت تسوية عقد برنت الأكثر سيولة لشهر ديسمبر بانخفاض 90 سنتا إلى 92.20 دولارا للبرميل.

وتحدد سعر التسوية لخام غرب تكساس الوسيط الأميركي منخفضا 92 سنتا إلى 90.97 دولارا للبرميل، مرتفعا واحدا بالمئة في الأسبوع و29 بالمئة في الربع الثاني.

ومع اقتراب العقود الآجلة للنفط من 100 دولار للبرميل، قام العديد من المستثمرين بجني الأرباح بسبب الارتفاع نظراً للمخاوف المستمرة على مستوى الاقتصاد الكلي. وقال جون كيلدوف، الشريك في شركة أجين كابيتال في نيويورك، مشيراً إلى جني الأرباح والمخاوف الاقتصادية: «لقد كان خام غرب تكساس الوسيط متألقاً، لكنه يفقد بريقه اليوم».

وارتفع نشاط النفط والغاز في ثلاث ولايات أميركية منتجة للطاقة مع القفزة الأخيرة في الأسعار، وفقًا لمسح أجراه بنك الاحتياطي الفيدرالي في دالاس. وفي يوليو، نما إنتاج الخام الأميركي إلى أعلى مستوياته منذ نوفمبر 2019، وفقا لبيانات من إدارة معلومات الطاقة.

وقالت إدارة معلومات الطاقة الأميركية إن إنتاج النفط الأميركي من أكبر المناطق المنتجة للصخر الزيتي يتجه نحو الانخفاض إلى 9.393 مليون برميل يوميا في أكتوبر، وهو أدنى مستوى منذ مايو 2023. سيكون قد انخفض لمدة ثلاثة أشهر متتالية. وتأتي هذه التقديرات بعد أن مددت السعودية وروسيا هذا الشهر تخفيضات الإنتاج مجتمعة بمقدار 1.3 مليون برميل يوميا حتى نهاية العام.

وقال كيلفن وونغ، كبير محللي السوق في أواندا في سنغافورة، إن الأسعار تتلقى الدعم من المخاوف بشأن ضيق العرض والعوامل الفنية. وقال «كان هناك اتجاه صعودي مستمر على المدى القصير في العقود الآجلة لخام غرب تكساس

الوسيط حيث تم الاحتفاظ بالانخفاضات السابقة بواسطة المتوسط المتحرك لمدة 5 أيام منذ 29 أغسطس والذي يعمل الآن كمؤشر رئيسي على المدى القصير وأشار وونغ إلى أن الدعم عند حوالي 89.90 دولارًا للبرميل.

وقد أدى السحب المستمر من المخزونات الأميركية بما يعادل انخفاضًا بمقدار مليون برميل يوميًا خلال الأسابيع الخمسة الماضية إلى شح غير عادي في سوق النفط في الولايات المتحدة، مما أضاف ضغوطًا تصاعدية على أسعار النفط على الرغم من المشاكل الاقتصادية.

ومن المتوقع أن تنخفض شحنات الخام الأميركي الرئيس خام غرب تكساس الوسيط إلى أوروبا في سبتمبر، مما قد يدعم أسعار الدرجات الإقليمية. ووصلت شحنات خام غرب تكساس الوسيط إلى أوروبا إلى مستوى قياسي بلغ 1.8 مليون برميل يوميًا في يوليو.

وقد أدى قرار المملكة العربية السعودية بتمديد تخفيضات الإنتاج من جانب واحد حتى سبتمبر إلى تعزيز المنافسة على إمدادات الخليج البديلة في الشرق الأوسط، وقد أدى ارتفاع الطلب في منطقة آسيا والمحيط الهادئ بشكل أساسي إلى تقليل كمية خام غرب تكساس الوسيط المتاحة للمشترين الأوروبيين، في حين أن المراجحة لشحن الخام الأميركي إلى أوروبا كانت أيضًا أقل ملاءمة في الأسابيع الأخيرة، وفقًا للمشاركين في السوق.

وهناك عامل آخر وراء انخفاض واردات خام غرب تكساس الوسيط - في أوائل سبتمبر، على الأقل - وهو تأثير هيكل السوق في قرارات البائعين بشأن النفط الخام الذي سيتم توريده للوفاء بالتزامات خام بحر الشمال الآجلة.

ومن الصعب قياس المدى الذي يمكن أن تنخفض إليه شحنات خام غرب تكساس الوسيط إلى أوروبا. ولم تقدم بيانات التتبع بعد صورة واضحة عن الواردات في سبتمبر. ولكن من المتوقع أن يوفر الانخفاض المتوقع بعض الدعم لأسعار بحر الشمال. وتضع واردات خام غرب تكساس الوسيط حدًا لأسعار الخامات الخفيفة في شمال غرب أوروبا منذ ارتفاع الواردات الأميركية إلى المنطقة في مارس. وإذا انخفضت تدفقات خام غرب تكساس الوسيط إلى أوروبا وارتفعت قيمته، فإن هذا من شأنه أن يعزز الطلب على الخامات المحلية ذات الجودة المماثلة.

وقال لايل برينارد، كبير المستشارين الاقتصاديين للبيت الأبيض، إن المستثمرين يتطلعون إلى إغلاق جزئي محتمل للحكومة الأميركية يوم الأحد، وهو «خطر غير ضروري» على الاقتصاد الأميركي المرن.

كما تزايدت المخاوف بشأن الاقتصاد الصيني حيث تم تعليق أسهم شركة التطوير العقاري المثقلة بالديون، مجموعة ايفرجراند، حتى إشعار آخر بعد تقرير مفاده أن رئيسها قد وضع تحت مراقبة الشرطة.

وقالت شركة بيكر هيوز لخدمات الطاقة في تقريرها الذي يحظى بمتابعة وثيقة يوم الجمعة إن عدد حفارات النفط والغاز في الولايات المتحدة، وهو مؤشر مبكر للإنتاج المستقبلي، انخفض بمقدار سبعة إلى 623 في الأسبوع المنتهي في 29 سبتمبر، وهو أدنى مستوى منذ فبراير 2022.

وفي حين انخفض إجمالي عدد منصات الحفر بمقدار 51 منصة في الربع الثالث، فقد تباطأت التخفيضات مقارنة بانخفاض قدره 81 منصة في الربع الثاني مع انتعاش أسعار النفط بسبب تقلص الإمدادات.

وقال محللون في بنك أستراليا الوطني في مذكرة للعملاء، في إشارة إلى منتج النفط الحكومي في المملكة العربية السعودية، إن اجتماع اللجنة الوزارية لأوبك + سيعقد في 4 أكتوبر، وهناك «احتمال متزايد لتخفيض تخفيضات الإمدادات الطوعية من قبل أرامكو».

ومن المتوقع أن تهيمن تخفيضات الإمدادات التي أعلنتها السعودية وروسيا على أسعار النفط خلال الفترة المتبقية من هذا العام، ومع ذلك، قال سوفرو ساركار، رئيس فريق قطاع الطاقة في بنك دي بي إس، إن الارتفاع نحو 100 دولار للبرميل قد يكون قصير الأجل بسبب «الطبيعة الاصطناعية لنقص الإمدادات في النظام، والبيئة الكلية الهشة».

وقال ساركار، سجل النفط أكبر ارتفاع ربع سنوي له منذ الهزة الأولية الناجمة عن الحرب في أوكرانيا حيث يهدد انخفاض صادرات الوقود الروسية بمزيد من تشديد مصارعة السوق مع تخفيضات إنتاج أوبك +.

وتظهر بيانات الصناعة الصادرة يوم الجمعة أن موسكو تخطط لعدم تصدير الديزل تقريبًا الشهر المقبل من أجل خفض الأسعار المحلية. وأدت هذه الخطوة إلى ارتفاع العقود الآجلة للديزل الأوروبية مرة أخرى فوق المستوى النفسي الرئيسي البالغ 1000 دولار للطن.

وعززت العقود الآجلة للخام الأميركي القياسي أكبر مكاسبها الفصلية منذ الفترة المنتهية في مارس 2022 بفضل تخفيضات الإمدادات التي تقودها أوبك + والمخزونات المنخفضة للغاية في مركز كوشينغ في الولايات المتحدة. وفي يوم الجمعة، عكس خام غرب تكساس الوسيط مكاسبه السابقة وانخفض ليستقر إلى ما دون 91 دولارًا، متتبعًا إلى حد كبير مسار المخزونات الأميركية.

وكانت العديد من التحركات الأكثر أهمية في سوق النفط هذا الأسبوع، بعيدة عن الأسعار الرئيسة. وقد انفجرت الفترات الزمنية الرئيسة وسط مخاوف بشأن توافر الإمدادات الأميركية. وفي الوقت نفسه، انخفضت علاوة البنزين على النفط الخام في الولايات المتحدة في إشارة محتملة إلى أن ارتفاع أسعار النفط الخام بدأ يؤثر على هوامش الربح.

وحتى مع نظر التجار بحذر إلى توقعات الطلب، لم يتبق سوى القليل لعرقلة مسيرة النفط الخام نحو 100 دولار للبرميل، حيث تتوقع أوبك عجزًا في العرض قدره 3 ملايين برميل يوميًا في الربع القادم.

وقالت باربرا لامبريشت، المحللة في كومرتس بنك، في تقرير: «يتم تداول النفط للتسليم على المدى القصير بعلاوة كبيرة، وهو مؤشر على قلة العرض». «وفي الوقت نفسه، فإن الطلب على النفط مستمر في النمو. وهذا يؤدي إلى تشديد سوق النفط، كما يتضح من انخفاض المخزونات.

ومن المتوقع أن تؤدي عطلات الأسبوع الذهبي في الصين، والتي تستمر حتى يوم الجمعة المقبل، إلى تعزيز الاستهلاك مع قيام المزيد من الأشخاص بالسفر محليا وعلى الطرق الدولية.

وقالت انفيستنق دوت كوم، انخفضت أسعار النفط الخام في يوم التداول الأخير من شهر سبتمبر بسبب تزايد القلق بشأن كيفية تعامل العالم في الأشهر المقبلة مع انفجار تكاليف الطاقة، حتى مع خروج الاقتصاد الأميركي والتضخم على ما يبدو من أسوأ تأثير من هذا القبيل على الفور. كما حققت تلك العقود الطويلة من النفط مكاسب كبيرة خلال الشهر والربع، مدعومة إلى حد كبير باختناقات الإمدادات السعودية والروسية.

وبينما انخفض خام غرب تكساس الوسيط خلال اليوم، فقد ارتفع بنسبة 0.8 % خلال الأسبوع، مستأنفًا ارتفاعه من نهاية أغسطس بعد توقف لمدة أسبوع الأسبوع الماضي. وعلى مدى الشهر، ارتفع خام القياس الأميركي 8.5 %، وهو أفضل مستوى له في سبتمبر منذ مكاسب يوليو التي بلغت نحو 16 %.

كما كانت الفترة من يوليو إلى سبتمبر، حيث ارتفع خام غرب تكساس الوسيط بنسبة 26.5 ٪، أفضل ربع للخام القياسي الأميركي منذ الأشهر الثلاثة الأولى من عام 2022، ثم تم تداول خام غرب تكساس الوسيط عند مستوى مرتفع يصل إلى 130 دولارًا للبرميل حيث فتح الغزو الروسي لأوكرانيا الطريق أمام العقوبات الغربية على موسكو التي بدأت الاضطراب طويل الأمد في تدفقات السلع العالمية.

وقال إد مويا، المحلل في منصة التداول عبر الإنترنت أواندا: «بعد أسبوع وشهر وربع مذهل، كان النفط جاهزا لبعض عمليات جني الأرباح». «أدرك تجار الطاقة بسرعة أن هذا ليس هو الوقت المناسب لارتفاع النفط فوق مستوى 100 دولار للبرميل، لذا فهم يجنون بعض الأرباح بحذر.»

وارتفعت أسعار النفط ما بين 25 و30 دولارًا من أدنى مستوياتها في شهر مايو والتي كانت أقل من 64 دولارًا لخام غرب تكساس الوسيط و72 دولارًا لخام برنت. وجاء هذا الارتفاع إلى حد كبير استجابة لضغوط الإنتاج التراكمي التي لا تقل عن 1.3 مليون برميل يوميًا من قبل المملكة العربية السعودية وروسيا.

ويقول الاثنان إنهما يحاولان «موازنة» السوق - على الرغم من أن الواقع هو أنهما يخلقان عجزًا كبيرًا في العرض مقابل الطلب الراكد، بحيث لن يكون أمام الأسعار خيار سوى الارتفاع. كما استفاد المحركان الرئيسيان في أوبك + وهو التحالف الذي يضم منظمة البلدان المصدرة للبترول التي تقودها السعودية والتي تضم 13 عضوًا مع 10 منتجين مستقلين للنفط بتوجيه من روسيا، من التواطؤ الضمني بشأن إنتاج منتجي النفط الأميركيين.

في حين أن قوانين مكافحة الاحتكار تمنع شركات الطاقة الأميركية من المشاركة في مخططات شبيهة بمنظمة أوبك والتي تتعارض مع روح المنافسة في السوق الحرة، فإن شركات النفط الأميركية، التي أغرتها الرغبة السعودية في إعادة برميل النفط إلى ما فوق 100 دولار، قامت بتقييد الإنتاج أيضًا كلما أمكن ذلك باسم إعادة الأموال النقدية إلى المساهمين.

وسيجتمع السعوديون والروس وبقية أعضاء أوبك + مرة أخرى الأسبوع المقبل لمراجعة تأثير تخفيضات الإنتاج على السوق وما يجب فعله للمضي قدمًا. وفي الوقت نفسه، ارتفع الطلب على الخام الأميركي على المستوى الدولي، حيث بدأ في ملء بعض الجيوب التي تعاني من نقص الخدمات بسبب الضغط السعودي الروسي.

وأدى ذلك إلى انخفاض مستويات المخزون في مركز كوشينغ بولاية أوكلاهوما الذي يعمل كنقطة تسليم وتخزين مركزية للخام الأميركي، وينطبق هذا بشكل خاص مع ارتفاع شحنات خام الولايات المتحدة الجديد الذي يسمى خام غرب تكساس الوسيط ميدلاند - والذي يمكن مقارنته بلزوجة الزيوت العربية والروسية الأثقل مقابل الدرجة الخفيفة عادةً مثل خام غرب تكساس الوسيط.

ويقول محللو السوق، إن تجار النفط وضعوا الكثير من الرهانات الصعودية على أسعار النفط الخام لدرجة أن التجارة أصبحت مكتظة وكان من المقرر أن تشهد تصحيحًا. وحول شراء النفط بين المتداولين المؤسسيين، أشار محللون إلى أنه خلال الأسابيع الأربعة الماضية، اشترى المتداولون ما مجموعه 183 مليون برميل من العقود الآجلة للنفط الخام والوقود. وقد رفع ذلك المجموع إلى 525 مليون برميل. والأهم من ذلك أن نسبة الرهانات الصعودية إلى الرهانات الهبوطية على النفط والوقود ارتفعت إلى ما يقرب من 1:8.

وهذه علامة على أن أسعار النفط قد تبدأ في عكس مكاسبها قبل وقت طويل. ومع ذلك، يتوقع آخرون ارتفاع الأسعار، حيث قال بنك جيه بي مورجان هذا الأسبوع إن خام برنت قد يصل إلى 150 دولارًا للبرميل. ويتوقع محللون آخرون للسلع الأولية أن يصل سعر برنت إلى 100 دولار قبل نهاية هذا العام.

لكن المتنبئين في وول ستريت غالباً ما ينشغلون بمطاردة السوق بطريقة يتجاهلون بها القوى المضادة. ويظل أحد أكبر المخاطر التي تهدد ارتفاع أسعار النفط هو الاحتياطي الفيدرالي ونظامه الأعلى على المدى الطويل لأسعار الفائدة الأميركية.

وقال رئيس بنك الاحتياطي الفيدرالي باول في مؤتمر صحفي الأسبوع الماضي إن التضخم المدفوع بالطاقة، كان أحد أكبر مخاوف البنك المركزي. وقام بنك الاحتياطي الفيدرالي برفع أسعار الفائدة 11 مرة بين مارس 2022 ويوليو 2023، مضيفًا إجمالي 5.25 نقطة مئوية إلى سعر أساسي سابق قدره 0.25 ٪ فقط. ويمكن أن يضيف ربع نقطة أخرى في نوفمبر أو ديسمبر وعلى الأرجح في عام 2024. وارتفعت عوائد سندات الخزانة الأميركية، قياسا على السندات الأميركية لأجل 10 سنوات، إلى أعلى مستوياتها في 16 عاما يوم الخميس، وسط توقعات بشأن رفع الاحتياطي الفيدرالي. يقول المحللون إن عمليات البيع في سوق السندات يمكن أن تؤدي إلى ارتفاع النفط في نهاية المطاف.

بينما بقي مؤشر الدولار الأميركي بعناد عند حوالي 106 يوم الجمعة - مما يزيد من ثقله على الذهب - بعد أعلى مستوى له في 10 أشهر عند 106.84 يوم الأربعاء. ولم يطرأ تغير يذكر على الدولار على الرغم من بيانات التضخم الأخيرة التي عززت الآمال في أن مجلس الاحتياطي الاتحادي قد يمدد قبضته على أسعار الفائدة في اجتماع السياسة في نوفمبر، وارتفع مؤشر نفقات الاستهلاك الشخصي، وهو مقياس للأسعار يتابعه بنك الاحتياطي الفيدرالي عن كثب، بنسبة 0.4 ٪ الشهر الماضي، أي أقل بقليل من توقعات وول ستريت بارتفاع بنسبة 0.5 ٪.

أميركا تخطط لبيع حقوق التنقيب عن النفط البحري في خليج المكسيك

الجبيل الصناعية - إبراهيم الغامدي

الرياض

اتسع الفارق بين عقد الشهر الأول وعقد الشهر الثاني لخام القياس العالمي برنت إلى أعلى مستوياته هذا العام، في مؤشر قوي آخر على عجز في الإمدادات، يغذيه تخفيضات طوعية طويلة الأمد من أوبك+.

ويرتفع خام برنت، الذي يستخدم لتسعير أكثر من ثلاثة أرباع النفط المتداول في العالم، منذ أواخر يونيو، حيث قادت السعودية «المنتج الرئيس» تخفيضات الإنتاج، وارتفعت علاوة عقد برنت للشهر الأول إلى عقد الشهر الثاني إلى ما يصل إلى 2.45 دولار للبرميل يوم الخميس، وهو أعلى مستوى منذ أكتوبر 2022، وينتهي عقد نوفمبر يوم الجمعة، ويشير هذا الهيكل، الذي يسمى التخلف، إلى تشديد العرض من أجل التسليم الفوري.

وقال تاماس فارغا من شركة «بي. في. إم» للسمسرة في النفط: «إنه تأثير قيود الإمدادات من السعودية وروسيا. تعتقد السوق أن هناك شحاً فعلياً»، ولعبت قيود الإمدادات التي نفذتها منظمة البلدان المصدرة للبترول وحلفاؤها (أوبك+) دورا محوريا في دفع أسعار العقود الآجلة إلى أعلى مستوياتها في عشرة أشهر، ولا سيما التخفيض الطوعي البالغ 1.3 مليون برميل يوميا من روسيا وإيران، والسعودية حتى نهاية العام.

وكان فارق سعر برنت أقل تقلبًا في الأشهر الأخيرة، وهو تطور قال البعض في السوق إنه يعكس إضافة خام غرب تكساس الوسيط الأميركي ميدلاند في يونيو إلى سلة خامات بحر الشمال التي يعتمد عليها برنت، مما يزيد من إمدادات النفط الخام التي يدعمها المؤشر.

ومع ذلك، من المتوقع أن يكون حجم خام غرب تكساس الوسيط القادم إلى أوروبا في سبتمبر أقل بشكل حاد مما كان عليه في الأشهر السابقة، وهو ما قال مصدر تجاري إنه قد يفسر جزئيًا القفزة في انتشار برنت، وتظهر كبلر، مزود بيانات التدفقات، أن حجم خام غرب تكساس الوسيط القادم إلى أوروبا انخفض إلى حوالي 710 آلاف برميل يوميًا في سبتمبر، بانخفاض من 1.34 مليون برميل يوميًا في يوليو.

بيع حقوق التنقيب

وتضع إدارة بايدن خططًا لبيع حقوق التنقيب عن النفط البحري في خليج المكسيك على مدى السنوات الخمس المقبلة، مع تقليص البرنامج إلى أدنى مستوى له على الإطلاق، وستحتوي خطة تأجير النفط التي أصدرتها وزارة الداخلية يوم الجمعة على عدد قليل فقط من المبيعات، وفقًا لأشخاص مطلعين على المداولات الذين رفضوا الكشف عن أسمائهم

لأن المخطط لم يتم الإعلان عنه بعد، وهذا بعيد كل البعد عن المبيعات الـ 11 التي اقترحتها الوكالة العام الماضي، وسيكون الأدنى في التاريخ.

ومع ذلك، فإن مجرد مزاد واحد يمثل ضربة لأنصار البيئة الذين جادلوا بأن الإيجار الجديد لا يتوافق مع الحاجة الملحة لإزالة الكربون بحلول منتصف القرن وسيؤدي إلى تثبيت تطوير النفط لعقود من الزمن - حتى مع انكماش الطلب المحلي.

وكان المدافعون عن صناعة النفط قد حثوا على جدول مبيعات قوي لضمان الإنتاج الثابت في خليج المكسيك، الذي يوفر ما يقرب من 15 ٪ من إنتاج الخام الأميركي اليوم، ويأتي إصدار الخطة في الوقت الذي يدفع فيه تضاؤل مخزونات النفط الخام العقود الآجلة للنفط نحو 100 دولار للبرميل. ومع ذلك، قد يستغرق الأمر سنوات حتى تؤدي أي عقود إيجار جديدة إلى عمليات حفر استكشافية، ناهيك عن إنتاج النفط الخام الفعلي.

ويتضمن أحد العوامل الرئيسية في قرار الإدارة، بند قانون الحد من التضخم الذي يمنع وزارة الداخلية من إصدار عقود إيجار جديدة لطاقة الرياح البحرية ما لم تكن قد عقدت في العام السابق عقدًا لبيع إيجار النفط مما يضع ما لا يقل عن 60 مليون فدان في متناول اليد. وشوهد المطلب الذي وضعه السيناتور جو مانشين، وهو ديمقراطي من ولاية فرجينيا الغربية، يقيد أيدي الوكالة ويفرض مزادًا واحدًا على الأقل للنفط للسماح بمبيعات مستقبلية لحقوق الرياح في خليج مين وقبالة ساحل ولاية أوريغون.

وأخبر نائب وزير الداخلية تومي بودرو أخبر لجنة بمجلس الشيوخ يوم الخميس أن البرنامج الخمسي «يتم إخطاره بالتأكيد من قبل بند قانون الحد من التضخم والعلاقة التي يقيمها بند القانون بين تأجير النفط والغاز في الخارج وتأجير الطاقة المتجددة».

وأخبر مؤيدو طاقة الرياح البحرية مسؤولي الإدارة أنهم بحاجة إلى مجموعة من الفرص الساحلية الجديدة لرعاية سلسلة التوريد المحلية التي تشمل تصنيع أبراج التوربينات، والأساسات، والشفرات، وغيرها من المعدات. لكن دعاة حماية البيئة أكدوا أن وزارة الداخلية تحتاج فقط إلى عقد عملية بيع واحدة أو اثنتين من مبيعات النفط لتحقيق أهداف الرياح البحرية.

وقالت فاليري كليلاند، إحدى كبار المدافعين عن المحيطات في مجلس الدفاع عن الموارد الطبيعية: «نحن في أزمة مناخ، ولن نشق طريقنا نحو تقليل الانبعاثات». «إذا كان الهدف الأساسي للإدارة هو تعظيم جميع عمليات تأجير طاقة الرياح البحرية في المستقبل، فيمكن للإدارة القيام بكل عمليات تأجير طاقة الرياح البحرية في خط الأنابيب.

وخلال حملته الانتخابية، وعد الرئيس جو بايدن بمكافحة تغير المناخ وحظر السماح باستخدام النفط والغاز الجديد في الأراضي والمياه العامة، ويقول الناشطون إن الصناعة لديها بالفعل محفظة كبيرة من عقود الإيجار غير المستغلة - تبلغ قيمتها حوالي 9 ملايين فدان، وفقا للبيانات الحكومية، وقالت جاكلين سافيتز، كبيرة مسؤولي السياسات في مجموعة أوشيانا للحفاظ على البيئة: «نحن نعلم أن الحل هو التحول عن الوقود الأحفوري». "ونعلم أن الرئيس بايدن يعرف ذلك، ولقد وعد بأنه لن يبيع أي عقود إيجار جديدة، وليس مطلوبًا منه القيام بذلك بموجب القانون، وإذا اقترح عقود

إيجار جديدة، فهو يخالف هذا الوعد.

لكن صناعة النفط جادلت بأن النهج الأخير - المتمثل في بيع عقود الإيجار مرتين سنويا بشكل عام عبر مساحة واسعة من خليج المكسيك - هو الطريقة الأكثر فعالية لتعزيز التنمية اللازمة لتلبية احتياجات العالم من الطاقة. ويشددون على أن النفط المستخرج من الخليج هو من بين أقل النفط كثافة في الكربون في العالم.

وقال إريك ميليتو، رئيس الرابطة الوطنية لصناعات المحيطات، إن النمط النموذجي المتمثل في البيع مرتين سنويًا هو «تكرار مناسب يسمح للصناعة بالتقدم والحصول على المساحة التي تحتاجها من أجل الحفاظ على الإنتاج وبناء الإنتاج».

وسيكون أمام الكونغرس 60 يومًا لمراجعة المخطط والتشريعات المتقدمة التي تسعى إلى إجراء تغييرات بمجرد إصدار الخطة، وتعتبر هذه الخطة بمثابة مقدمة مطلوبة قانونًا لتأجير المياه البحرية لتطوير النفط؛ ومن المقرر أن يحكم هذا المبيعات المحتملة حتى أواخر عام 2028، وفي حين أن الإدارة المستقبلية المختلفة قد تسعى إلى تغيير المسار، فإن المخطط نفسه يستغرق سنوات لتطويره، متحديًا المحاور السريعة.

وترك اقتراح سابق لإدارة بايدن الباب مفتوحًا لما يصل إلى 11 مزادًا لعقود إيجار النفط والغاز البحرية - 10 في خليج المكسيك وواحد في كوك إنليت في ألاسكا، وتضمنت الخطة السابقة لعهد أوباما، والتي انتهت في 30 يونيو من العام الماضي، 11 عملية بيع أيضًا.

«أويل برايس»: أسعار النفط تواجه مقاومة عند 95 دولارا رغم استمرار المحفزات الصعودية

أسامة سليمان من فيينا

الاقتصادية

قال تقرير «ريج زون» النفطي الدولي، إن النفط الخام سجل أكبر ارتفاع فصلي له منذ الهزة الأولية الناجمة عن الحرب في أوكرانيا، في وقت يهدد فيه انخفاض صادرات الوقود الروسية بمزيد من تشديد السوق مع تخفيضات إنتاج «أوبك+».

وأوضح التقرير أن بيانات الصناعة تظهر أن موسكو تخطط لعدم تصدير الديزل تقريبا، الشهر المقبل، من أجل خفض الأسعار المحلية وأدت هذه الخطوة إلى ارتفاع العقود الآجلة الأوروبية للديزل مرة أخرى فوق المستوى الرئيس البالغ ألف دولار للطن.

وأشار إلى تعزيز العقود الآجلة للخام الأمريكي القياسي أكبر مكاسبها الفصلية منذ الفترة المنتهية في مارس 2022 بفضل تخفيضات الإمدادات التي تقودها «أوبك+» والمخزونات المنخفضة للغاية في مركز كوشينج في الولايات المتحدة، لافتا إلى أن في ختام الأسبوع عكس خام غرب تكساس الوسيط مكاسبه السابقة وانخفض ليستقر إلى ما دون 91 دولارا، متتبعا إلى حد كبير مسار الأسهم الأمريكية.

وحققت أسعار النفط الخام زيادة 30 في المائة خلال الربع الثالث من العام الجاري، وارتفع برنت نحو 2.2 في المائة خلال الأسبوع، وحقق مكاسب شهرية بنسبة 9.7 في المائة، كما صعد الخام الأمريكي 0.8 في المائة خلال الأسبوع، محققا مكاسب بنسبة 8.6 في المائة في سبتمبر.

وأفاد تقرير «ريج زون» بأنه مع نظرة التجار بحذر إلى توقعات الطلب، لم يتبق سوى القليل لوصول مسيرة النفط الخام نحو 100 دولار للبرميل، حيث تتوقع «أوبك» عجزا في العرض قدره ثلاثة ملايين برميل يوميا في الربع المقبل.

ونقل عن «كومرتس بنك» تأكيده أن الطلب على النفط مستمر في النمو، وأن هذا يؤدي إلى تشديد سوق النفط ، كما يتضح من انخفاض المخزونات، متوقعا أن تؤدي عطلات الأسبوع الذهبي في الصين التي تستمر حتى الجمعة المقبل، إلى تعزيز الاستهلاك مع قيام مزيد من الأشخاص بالسفر محليا وعلى الطرق الدولية.

من جانب آخر، ذكر تقرير «أويل برايس» النفطي الدولي، أنه على الرغم من وجود كثير من المحفزات الصعودية إلا أن أسعار النفط تواجه مقاومة في كل مرة تتجاوز فيها مستوى 95 دولارا مع قلق المتداولين من أن تخفيضات الإنتاج قد تنتهي في وقت أبكر مما كان متوقعا.

وأضاف التقرير أنه على الرغم من بعض الأخبار المتفائلة للغاية هذا الأسبوع، بدءا من مخزونات كوشينج الضعيفة إلى تحسن التوقعات الكلية في الصين، إلا أن أسعار النفط ظلت في نطاق محدود أخيرا، حيث لا يزال النفط الخام في منطقة ذروة الشراء، وأي ارتفاع فوق 95 دولارا للبرميل يؤدي إلى مقاومة.

ونوه إلى أنه مع اقتراب موعد عقد اجتماع لجنة المراقبة الوزارية في تحالف «أوبك+» في 4 أكتوبر الجاري يعود التركيز في السوق حاليا على مستقبل تخفيضات الإنتاج وتحركات كبار المنتجين بقيادة السعودية وروسيا.

واعتبر أنه مع انخفاض مخزونات النفط الخام في مركز التخزين الرئيس في الولايات المتحدة في كوشينج بولاية أوكلاهوما

إلى أدنى مستوياتها منذ يوليو 2022، عند 22.0 مليون برميل، يخشى المشغلون من المخاطر التشغيلية، حيث يصبح من الصعب دعم المعروض من النفط إذا كان تخزين الخزان أقل من 20 مليون برميل.

وقدر أن سوق النفط العالمية شهدت زوبعة من التحركات في الأسبوع الماضي، حيث تأرجحت الأسعار بين الارتفاع والانخفاض مدفوعة بعدد من العوامل التي تراوح بين قيود العرض والمؤشرات الاقتصادية والأحداث الجيوسياسية.

واعتبر التقرير أن ندرة الإمدادات وانخفاض مستويات المخزونات أديا إلى وصول خام برنت إلى 97.69 دولار، وهو أعلى مستوى له منذ نوفمبر 2022، بينما ارتفع خام غرب تكساس الوسيط القريب إلى أعلى مستوى منذ أغسطس 2022 عند 95.03 دولار.

ونوه إلى تفاقم هذا النقص في العرض بسبب تخفيضات الإنتاج التي بدأتها السعودية وروسيا، في إطار تحالف «أوبك+» بإجمالي 1.3 مليون برميل يوميا حتى نهاية العام، وعلاوة على ذلك فإن الحظر المستمر الذي فرضته روسيا على صادرات الوقود بسبب عدم الاستقرار في سوقها المحلية يؤدي إلى إحكام القبضة على العرض العالمي مع ما يترتب على ذلك من آثار على تحركات الأسعار في الأمدين القصير والمتوسط.

من ناحية أخرى، وفيما يخص أسعار النفط الخام في ختام الأسبوع الماضي، انخفضت أسعار النفط، الجمعة، عند التسوية بسبب مخاوف تتعلق بالاقتصاد الكلي وجني الأرباح، لكنه ارتفع نحو 30 في المائة خلال الربع الثالث، إذ تسببت تخفيضات الإنتاج الطوعية لتحالف «أوبك+» في الضغط على إمدادات النفط الخام العالمية. وتراجعت العقود الآجلة لخام برنت لشهر نوفمبر التي يحل أجلها اليوم، سبعة سنتات إلى 95.31 دولار للبرميل عند التسوية، وارتفع نحو 2.2 في المائة خلال الأسبوع، وحقق مكاسب شهرية بنسبة 9.7 في المائة، كما حقق مكاسب فصلية بنسبة 27.3 في المائة خلال الربع الثالث.

ونزلت العقود الآجلة لخام برنت لشهر ديسمبر 90 سنتا إلى 92.20 دولار للبرميل. وهبط خام غرب تكساس الوسيط الأميركي 92 سنتا إلى 90.97 دولار للبرميل، مرتفعا 0.8 في المائة خلال الأسبوع، محققا مكاسب بنسبة 8.6 في المائة في سبتمبر، ومكاسب بنسبة 28.5 في المائة خلال الربع الثالث. ومع اقتراب العقود الآجلة للنفط من 100 دولار للبرميل، حصد كثير من المستثمرين أرباحا خلال موجة الصعود نظرا لمخاوف الاقتصاد الكلي المستمرة. وأظهرت بيانات من إدارة معلومات الطاقة أنه في يوليو نما إنتاج النفط الخام الأمريكي إلى أعلى مستوياته منذ نوفمبر 2019. ومن المتوقع أن يبلغ متوسط سعر برنت 89.85 دولار للبرميل في الربع الأخير من العام، و86.45 دولار للبرميل في عام 2024، وفقا لاستطلاع أجرته «رويترز» لآراء 42 خبيرا اقتصاديا ونشرته يوم الجمعة. من ناحية أخرى، انخفض إجمالي عدد منصات الحفر النشطة في الولايات المتحدة بمقدار سبع منصات هذا الأسبوع، بعد انخفاضه 11 منصة، الأسبوع الماضي، إلى مستوى منخفض لم يشهده منذ فبراير 2022.

وذكر التقرير الأسبوعي لشركة بيكر هيوز الأمريكية المعنية بأنشطة الحفر، إجمالي عدد منصات الحفر انخفض إلى 623 منصة هذا الأسبوع حتى الآن هذا العام، قدر التقرير خسارة 156 منصة حفر نشطة.

ولفت إلى أن عدد منصات الحفر هذا الأسبوع جاء أقل بـ452 منصة من عدد منصات الحفر في بداية عام 2019 قبل الوباء، منوها إلى انخفاض عدد منصات النفط بمقدار خمس منصات هذا الأسبوع إلى 502، بانخفاض 119 حتى الآن في عام 2023، كما انخفض عدد منصات الغاز بمقدار 2 هذا الأسبوع إلى 116، بخسارة 40 منصة للغاز النشط منذ بداية العام، بينما بقيت الحفارات المتنوعة على حالها.

وأشار إلى انخفاض عدد منصات الحفر في حوض بيرميان بمقدار خمس منصات هذا الأسبوع، وهو الأسبوع الثاني على التوالي الذي ينخفض فيه هذا الحجم، و32 منصة أقل من الوقت نفسه من العام الماضي بينما بقي عدد منصات الحفر في Eagle Ford على حاله، وهو أقل بـ23 منصة مقارنة بهذا الوقت من العام الماضي.

وأضاف التقرير أن مستويات إنتاج النفط الخام في الولايات المتحدة بقت عند 12.9 مليون برميل يوميا -وذلك وفقا لأحدث التقديرات الأسبوعية لإدارة معلومات الطاقة- ولا تزال عند أعلى مستوى إنتاج منذ عام 2019.

ونوه إلى ارتفاع مستويات الإنتاج الآن بمقدار 900 ألف برميل يوميا مقارنة بالعام الماضي، كما نشرت إدارة معلومات الطاقة أيضا بيانات شهرية، الجمعة، أظهرت ارتفاع متوسط الإنتاج في يوليو بشكل طفيف، إلى 12.991 مليون برميل يوميا، مقارنة بـ12.900 مليون برميل يوميا في يونيو.

روسيا: حظر صادرات الوقود يؤتي ثماره .. انخفاض الأسعار محليا

الاقتصادية

قال ألكسندر نوفاك نائب رئيس الوزراء الروسي، إن الحظر المفروض على صادرات الوقود بدأ يؤتي ثماره مع تراجع أسعار البنزين والديزل.

وصرح نوفاك، لمراسل التلفزيون الروسي الرسمي بافيل زأوروبين، الذي نشر مقطع فيديو للمقابلة على قناته عبر تيليجرام، بأن حظر تصدير الوقود، الذي دخل حيز التنفيذ في 21 سبتمبر، يهدف في الأساس إلى تحقيق استقرار السوق المحلية.

ويشمل الحظر صادرات البنزين والديزل إلى جميع الدول باستثناء أربع من الجمهوريات السوفياتية السابقة، وذلك في مسعى للحد من ارتفاع أسعار الوقود المحلية ولعالجة أزمة نقص الوقود.

وكان نوفاك، قد قال الجمعة، إن روسيا قد تفرض حصصا على صادرات الوقود إلى الخارج إن أخفق الحظر الكامل على الصادرات في خفض أسعار البنزين والديزل الآخذة في الارتفاع.

وأظهرت بيانات اقتصادية، اطلعت عليها وكالة بلومبيرج للأنباء، اعتزام روسيا خفض صادرات الديزل من موانئها الغربية الرئيسة إلى صفر تقريبا خلال الشهر المقبل بعد قرار الحكومة حظر تصدير الديزل عبر الموانئ البحرية للحد من ارتفاع الأسعار في السوق المحلية.

وبحسب البيانات، فإنه من المحتمل وصول كميات الديزل التي سيتم تصديرها من موانئ البحر الأسود، إلى 223 ألف طن خلال الشهر المقبل ككل مقابل 65.7 ألف طن يوميا خلال أول 20 يوما من الشهر الماضي.

وتضم الصادرات المنتظرة في الشهر المقبل 210 آلاف طن من بيلاروس (روسيا البيضاء) و12.8 ألف طن سيتم شحنها من ميناء نوفوروسيسك الروسي لعملاء في دول أعضاء في الاتحاد الأوروبي في شرق أوروبا. وهذه الكميات معفاة من الحظر الذي أعلن في 21 سبتمبر الحالي بهدف خفض أسعار الديزل في السوق المحلية.

وأشارت «بلومبيرج» إلى ارتفاع أسعار الديزل في أوروبا، حيث زاد سعر العقود الآجلة إلى 1008 يوروهات للطن بزيادة قدرها 16 يورو خلال دقائق، لأن روسيا هي أكبر مصدر لوقود الديزل في العالم.

وفي الوقت نفسه، تراجعت صادرات روسيا اليومية من الديزل بنسبة 28 في المائة خلال أول 20 يوما من الشهر الماضي وقبل بدء تطبيق قرار الحكومة حظر تصدير الوقود لوقف ارتفاع أسعاره في السوق المحلية.

ونقلت «بلومبيرج» عن مصدر مطلع القول إن شركات النفط الروسية صدرت في المتوسط 65.7 ألف طن ديزل يوميا خلال أول 20 يوما من سبتمبر عبر الموانئ وخطوط السكك الحديدية، مقابل نحو 91.8 ألف طن يوميا خلال أغسطس.

وتزامن تراجع صادرات الديزل قبل بدء حظر التصدير الذي يتزامن مع بدء أعمال الصيانة الموسمية لمصافي التكرير الروسية التي تصل ذروتها في منتصف أكتوبر. وانكمش إنتاج الوقود في روسيا إلى 230 ألف طن يوميا في أول عشرة أيام من الشهر الماضي، وهو أقل مستوى للإنتاج منذ مايو الماضي.

ويهدد ارتفاع أسعار الديزل موسم الحصاد في روسيا، وزيادة معدل التضخم، وهو ما دفع الحكومة للانتقال من التوصية بوقف التصدير إلى فرض حظر قانوني على التصدير.

«أسبوع المناخ» في الرياض: مشاركة دولية كثيفة لتقييم التقدم ومناقشة الحلول

الشرق الأوسط

تستضيف المملكة العربية السعودية في العاصمة الرياض، بالتنسيق والتعاون مع أمانة اتفاقية الأمم المتحدة، بشأن التغير المناخي، «أسبوع المناخ في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا لعام 2023»، بين 8 و12 أكتوبر (تشرين الأول).

ويشارك في هذا الأسبوع كثير من الدول وصانعي السياسات والمنظمات المؤثرة من مختلف أنحاء العالم، بالإضافة إلى ممثلي هيئة الأمم المتحدة والهيئات ذات العلاقة، والمجتمع المدني وقطاع الأعمال، لتبادل وجهات النظر حول الحلول المناخية والتعاون في إيجاد حلول عملية ومنطقية للتعامل مع التغير المناخي والحد من آثاره، ومناقشة السياسات وفرص الاستثمارات، ومجالات البحث والتطوير، ونشر الحلول التقنية المختلفة، كالطاقة المتجددة، وجهود تعزيز كفاءة الطاقة، والهيدروجين، والتقاط وتخزين الكربون، وإزالة ثاني أكسيد الكربون.

وسوف يتيح «أسبوع المناخ» للمملكة فرصة استعراض جهودها وإنجازاتها في مواجهة تحديات التغير المناخي.

وكان ولي العهد رئيس مجلس الوزراء الأمير محمد بن سلمان بن عبد العزيز أطلق في عام 2021 مبادرتي «السعودية الخضراء» و«الشرق الأوسط الأخضر».

وتستهدف مبادرة «السعودية الخضراء» تقليل الانبعاثات الكربونية بمقدار 278 مليون طن سنوياً بحلول عام 2030. فيما تستهدف مبادرة «الشرق الأوسط الأخضر» حشد جهود مختلف أصحاب المصلحة لخفض الانبعاثات الكربونية، بما يعادل 10 في المائة من المساهمات العالمية، والحد من انبعاثات الكربون الناجمة عن إنتاج النفط في المنطقة بأكثر من 60 في المائة.

وسوف تنطلق في 4 ديسمبر (كانون الأول) المقبل النسخة الثالثة من منتدى مبادرة السعودية الخضراء، بالتزامن مع انعقاد مؤتمر «كوب 28»، في خطوة تعكس التزام المملكة وجهودها المتواصلة لدعم أجندة العمل المناخي العالمي، واتخاذ إجراءات ملموسة لمواجهة التحديات البيئية.

كما أعلن ولي العهد في أكتوبر 2021 عن استهداف المملكة الوصول للحياد الصفري في عام 2060 من خلال نهج الاقتصاد الدائري للكربون، بما يتوافق مع خططها التنموية، وتمكين تنوُّعها الاقتصادي.

5 أهداف

وقد حددت وزارة الطاقة في المملكة 5 أهداف لـ«أسبوع المناخ»، الذي يأتي قبيل مؤتمر الأطراف (كوب 28)، وهو مؤتمر

الأمم المتحدة المعني بقضايا التغير المناخي.

هذه الأهداف هي...

أولاً؛ تعزيز القدرة على التأثير والإقناع، عبر تأكيد مكانة المملكة بوصفها دولة مؤثرة في مجال المناخ.

ثانياً؛ تسليط الضوء على مبادرات المملكة المناخية وتعزيز دورها الريادي في منطقة الشرق الأوسط.

ثالثاً؛ تحديد توجهها في مؤتمر الأطراف (كوب 28) والإعداد لمخرجاته الأساسية لمناقشات مؤتمر هذا العام.

رابعاً؛ تعزيز نهج الاقتصاد الدائري للكربون والتأكيد على فاعليته وتضمينه في النقاشات الرئيسية كافة.

خامساً؛ الاستفادة من «أسبوع المناخ» لتحديد فرص الشراكات بين المملكة والمنظمات والدول.

وتحدد هذه الأهداف الخمسة الإطار العام لأهداف المملكة التواصلية، التي تركز، بحسب وزارة الطاقة، على إبراز إمكانات المملكة في الاستضافة والتنظيم الناجح للفاعليات الدولية، وتعزيز أهمية «أسبوع المناخ لمنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا» ضمن أجندة الفاعليات الدولية، وتسليط الضوء على محورية العمل المناخي، بما في ذلك تقنيات خفض الانبعاثات الكربونية والتكيف ضمن أجندة «أسبوع المناخ»، واستعراض تقدم المملكة في تقليل الانبعاثات الكربونية، وأنها في طريقها إلى تحقيق طموحاتها في الحياد الصفري بحلول 2060.

وتؤكد السعودية دائماً أن الحلول الشاملة الرامية إلى التحول ضرورية لمواجهة التحديات المناخية، وأن العمل المناخي يجب أن يشمل شرائح المجتمع كافة، وأنه لا يمكن أن يتحقق على حساب التطور الاقتصادي وأمن الطاقة العالمي. وتقول وزارة الطاقة في هذا الإطار إن «منطقة الشرق الأوسط تنعم باحتوائها على بعض أسرع الاقتصادات نمواً في العالم. ومن خلال توظيف الحلول المبتكرة، يمكن تحقيق أهدافنا التنموية ومواجهة تحديات التغير المناخي في آن واحد». وتضيف: «بوصفها الدولة الرائدة في مجال الطاقة في المنطقة والعالم، وأحد أكبر المستثمرين في قطاع البحث والتطوير، تستطيع المملكة والمنطقة على نطاق واسع، إيجاد حلول ممكنة لتقليل الآثار البيئية».

الصندوق السعودي للتنمية يشارك في افتتاح مشروع شبكة نقل الكهرباء بجهد 33 كيلوفولت لجنوب جزيرة «ماهي» في جمهورية سيشل

مكة

بحضور رئيس جمهورية سيشل السيد وافيل رامكالاوان؛شارك الرئيس التنفيذي للصندوق السعودي للتنمية الأستاذ سلطان بن عبدالرحمن المرشد اليوم، في افتتاح مشروع شبكة نقل الكهرباء بجهد 33 كيلوفولت لجنوب جزيرة «ماهي» في جمهورية سيشل، الذي يسهم الصندوق السعودي للتنمية في تمويله من خلال قرض تنموي بقيمة 20 مليون دولار، وحضر مراسم الافتتاح نائب رئيس الجمهورية السيد أحمد عفيف، ووزير الزراعة والتغير المناخي والبيئة، السيد فلافيان جوبيرت، ووزير المالية والتخطيط الوطني والتجارة السيد نادر حسن، بالإضافة إلى ممثل المصرف العربي للتنمية الاقتصادية في أفريقيا، وعدد من المسؤولين الآخرين.

ويهدف المشروع الذي تم افتتاحه اليوم، إلى تحسين شبكة نقل الكهرباء في جنوب الجزيرة لضمان جودة الطاقة الكهربائية وذلك من خلال تركيب شبكة النقل بجهد 33 كيلوفولت، الذي بدوره الإسهام في تعزيز أنشطة البنية الاجتماعية مثل التعليم والصحة، وتحفيز التنمية الاقتصادية والتجارية للوصول إلى خدمات أساسية مستدامة، كما يسهم المشروع في توفير الفرص الوظيفية المباشرة وغير المباشرة، ويأتي هذا المشروع تجسيدًا لحرص الصندوق على الإسهام في التغلّب على التحديات الاقتصادية والاجتماعيةوالتنموية، لدعم التنمية المستدامة في البلدان النامية والدول الجُزرية الصغيرة في جميع أنحاء العالم.

وفي هذه المناسبة، قال معالي وزير الزراعة والتغير المناخي والبيئةخلال الافتتاح «نحن ممتنون للصندوق السعودي للتنمية على دعمهم السخي في تمويل مشروع شبكة نقل الكهرباء بجهد 33 كيلوفولت لجنوب جزيرة «ماهي»، وكانت هذه المساهمة فعالة في تطوير البنية التحتية للكهرباء وتحسين كفاءة شبكة نقل وتوزيع الكهرباء لدينا، ونتطلع إلى استمرار شراكتنا مع صناديق التنمية الدولية، كما نعمل على تحقيق هدفنا المتمثّل في تحقيق مستقبل مزدهر ومستدام في سيشل».

من جانبه، قال سعادة الرئيس التنفيذي «إن شبكة النقل بجهد 33 كيلوفولت في جنوب جزيرة ماهي، تتوافق بشكل وثيق مع حرصالصندوق السعودي للتنمية على دعم التنمية المستدامة في البلدان النامية حول العالم، كما تُعد الكهرباء أداة رئيسة في تنمية الدول، ونحن نعتز في الصندوق بإسهامنا الإنمائي في تحسين الحياة الاجتماعية لسكان جزيرة ماهي، لتسهيل حصول الأفراد والمؤسسات على الكهرباء المستدامة وبأسعار معقولة، لتحقيق مستقبل مزدهر في الجزيرة».

الجدير بالذكر أنه قدّم الصندوق السعودي للتنمية منذ تأسيسه في عام 1974م، أكثر من 700 مشروع وبرنامج إنمائي بقيمة تتجاوز18.7 مليار دولار في أكثر من 90 دولة حول العالم، كما تمثّل نسبة الدعم لقارة أفريقيا حوالي 57% من إجمالي تمويل الصندوق، لتصل المشروعات والبرامج الإنمائية المموّلة في أفريقيا أكثر من 400 مشروع وبرنامج إنمائي في 46 دولة أفريقية بقيمة تتجاوز10.7 مليار دولار، للإسهام في دعم الوصول إلى استدامة شاملة في مختلف القطاعات الحيوية.

تجارة النفط الخاضع للعقوبات تزدهر وأميركا تغض الطرف

اندبندنت

تكشف دفاتر تقارير التجارة الدولية للصين عن شذوذ واضح في أواخر عام 2022، إذ تبين للمحللين الذين فحصوا حركة النفط في جميع أنحاء العالم وجود خلل غير عادي في حسابات البلاد، وهو انحراف بسيط ساعد في الكشف عن اللعبة المحفوفة بالأخطار التي تلعبها الولايات المتحدة وحلفاؤها للحفاظ على إمدادات عالية من النفط في جميع أنحاء العالم.

بحسب تقرير صحيفة «الغارديان»، كان ذلك في نوفمبر (تشرين الثاني) 2022، وكانت الواردات الصينية من النفط الماليزي وصلت إلى مستوى قياسي بلغ أكثر من مليون برميل يومياً، إذ بلغ إجمالي إنتاج النفط الوطني في ماليزيا 521 ألف برميل يومياً فقط، أي ما يقارب نصف الكمية التي تدعي الصين أنها تستوردها.

وفي وقت سابق من هذا الأسبوع، ذكرت إدارة معلومات الطاقة الأميركية أن هذا الإنتاج الوهمي من النفط لم يزد إلا في عام 2023. وأشارت الوكالة الفيدرالية إلى أنه «خلال هذه الفترة تجاوز حجم واردات الصين من ماليزيا إجمالي الإنتاج في ماليزيا».

وفقاً لتقييم الأثر البيئي، فإن الحقيقة وقحة بشكل صادم وشائعة بشكل متزايد، كما تقول الصحيفة، إذ تتم إعادة تصنيف النفط القادم من الدول الخاضعة حالياً لعقوبات الولايات المتحدة وحلفائها على أنه قادم من دول ثالثة مثل ماليزيا من أجل تجنب الحظر الدولي.

الغرب يغض الطرف

وبموجب هذه العملية المعترف بها اليوم، يتم نقل النفط من روسيا أو إيران أو فنزويلا إلى نقاط الالتقاء في جنوب شرقي آسيا ونقله من ناقلة إلى أخرى، ويتم بعد ذلك إعادة تصنيفه على أنه قادم من منتج نفط قريب، قبل شحنه إلى آسيا وبخاصة الصين.

وتعتبر عمليات نقل النفط من سفينة إلى أخرى محفوفة بالأخطار للغاية، وتهدد البيئة وسلامة الطواقم المعنية، وتحدث من دون إشراف يذكر وغالباً في ظروف خطرة في أعالي البحار، وعلى رغم ذلك فإن مثل هذه التحويلات تتم يومياً بينما يغض المسؤولون المحليون والحكومات الغربية الطرف.

وفشلت وزارة الاستثمار والتجارة والصناعة الماليزية في الرد على أسئلة الصحيفة حول ما إذا كان يتم فعل أي شيء للقضاء على هذه الممارسة، ومع ذلك، قالت الإدارة البحرية في البلاد، التي تعتني بشؤون الشحن والموانئ، إن جهوداً تبذل للحد من مثل هذه الأنشطة.

على رغم هذه الجهود ازدهرت تجارة النفط الخاضع للعقوبات من دول مثل روسيا وإيران خلال العام الماضي، إذ بلغت

صادرات النفط الإيرانية الشهرية وحدها أعلى مستوى لها منذ خمس سنوات في أغسطس (آب) من هذا العام، وفقاً لـ»مجموعة مراقبة متحدة ضد إيران النووية (UANI) «وتقدر المجموعة أن 91 في المئة من هذا النفط استوردته الصين.

إدارة بايدن على معرفة كاملة

ويقول المحللون إن هذه التجارة تجري بمعرفة كاملة من إدارة الرئيس الأميركي جو بايدن، التي أعطت الأولوية للمبادرات الدبلوماسية مع إيران على حساب فرض عقوباتها الخاصة.

وفي الأسبوع الماضي، وفي صفقة كانت قيد الإعداد منذ أشهر، شاركت الولايات المتحدة وإيران في صفقة تبادل أسرى مثيرة للجدل، والتي تضمنت أيضاً إعادة ستة مليارات دولار من أموال النفط الإيراني التي جمدتها واشنطن.

ويقول محلل الطاقة توماس أودونيل إن تجاهل التجارة التي تخرق العقوبات هو جزء من استراتيجية البيت الأبيض لتسريع جهود التقارب. ويضيف «عندما تفرض مثل هذه العقوبات الشاملة على النفط الإيراني وتبدأ في النظر في الاتجاه الآخر، يمكنك استخدام هذا كجزرة لحملهم على المشاركة».

وفي يناير (كانون الثاني) الماضي، قال المبعوث الخاص لإدارة بايدن إلى إيران روبرت مالي لـ»بلومبيرغ» إن الولايات المتحدة ليست موافقة على زيادة صادرات النفط الإيرانية، وإنها ستبذل «كل ما في وسعها» لفرض العقوبات.

النفط المعاقب يخفض الأسعار

يعتقد خبير الأمن البحري جان ستوكبروجر أن الولايات المتحدة قد يكون لديها أسباب أكثر إلحاحاً لعدم تضييق الخناق على التجارة.

وأضاف ستوكبروجر أن «النفط الخاضع للعقوبات يساعد على خفض أسعار النفط. لولا النفط الروسي أو الإيراني لكان سعر نفطنا أعلى، فعادة ما يتم تحديد مسار الانتخابات من خلال أسعار الغاز، ولدى بايدن حافز للتأكد من انخفاض أسعار النفط».

ويوافق أودونيل على ذلك، قائلاً إنه مع اتجاه سعر النفط نحو 100 دولار للبرميل، فمن مصلحة إدارة بايدن المحلية الحفاظ على إمدادات النفط حول العالم عند أعلى مستوى ممكن.

ويقول أودونيل «إن النفط قضية حساسة للغاية في السياسة الأميركية، فإذا ارتفع سعر البنزين يشير الجميع إلى الرئيس، وسيستخدم الحزب الجمهوري هذا ليقول إن بايدن يخطئ».

ناقلات الظل

وفي ديسمبر (كانون الأول) 2022 اتفقت مجموعة السبع والاتحاد الأوروبي وأستراليا على سقف لأسعار النفط الروسي رداً على هجومها على أوكرانيا، وبموجب شروط الصفقة يحظر على شركات التأمين تغطية السفن التي تبيع النفط بأكثر من الحد الأقصى للسعر الذي حددته تلك القوى الغربية.

وفي حين تظهر بيانات وزارة الخارجية الأميركية أن الحد الأقصى للسعر كان له تأثير عميق في أرباح النفط الروسية، فإن انتشار العقوبات أدى إلى طفرة في عدد ما يسمى بـ«ناقلات الظل» التي تشحن النفط.

ويقول أودونيل إن «في هذه البيئة تتنافس روسيا وإيران الآن على بيع النفط بسعر مخفض للصين. في بعض النواحي كانت العقوبات مفيدة للصين، إذ يمكنهم تأليب الدول بعضها على بعض والحصول على أفضل صفقة، ولكن ما هو جيد بالنسبة إلى الصين قد يكون كارثياً على البيئة».

في حين يقوم الأسطول المتنامي من ناقلات النفط بنقل النفط الخاضع للعقوبات مع القليل من الاهتمام للوائح الصناعة، ومن خلال إجراء عمليات نقل خطرة للنفط في وسط المحيط من أجل إخفاء حمولتها الخاضعة للعقوبات، يعمل عدد متزايد الآن أيضاً من دون تأمين من أجل التحايل على سقف أسعار النفط المفروض على روسيا.

وفي عام 2022 كان هناك ما لا يقل عن ثماني حالات إيقاف أو تصادم أو حوادث وشيكة تتعلق بناقلات تحمل خاماً أو منتجات نفطية خاضعة للعقوبات، وفقاً لتحليل أجرته وكالة «رويترز» للأنباء، ففي مارس (آذار) من ذلك العام جنحت ناقلة تحمل النفط الإيراني في الصين، مما تسبب في تسرب صغير في مياه الميناء، وبعد ثلاثة أيام اصطدمت سفينة تحمل النفط الفنزويلي بناقلة في كوبا.

وعلى رغم أن أياً من هذه الحوادث لم يسفر عن أي إصابات أو تلوث كبير، فإن الخبراء يقولون إن الصناعة كانت حتى الآن محظوظة بشكل غير عادي.

ومع أسطول الظل الذي يتميز بسفنه القديمة وسوء صيانتها تخشى شخصيات الصناعة أن تؤدي هذه التجارة الموازية التي تحمل عشرات الملايين من براميل النفط حول العالم إلى تقويض جهود الصناعة المستمرة منذ عقود لزيادة سلامة الشحن.

وفي أبريل (نيسان) الماضي قال الرئيس التنفيذي لشركة التأمين النرويجية «جارد» رولف ثور روبستاد، لصحيفة «فايننشال تايمز» إن «هناك الآن خطراً أكبر بكثير من السيناريو الأسوأ، إذ لن يكون هناك أحد ليدفع كلفة التنظيف بعد وقوع حادثة، ومع استمرار نمو أسطول الظل فإنه سيصبح أكثر حدة».

يلين قلقة من تجاوز النفط الروسي لسقف السعر

اقتصاد الشرق

قالت وزيرة الخزانة الأميركية، جانيت يلين، إن أسعار السوق للنفط الروسي في الآونة الأخيرة تشير إلى أن سقف السعر الذي فرضته مجموعة الدول السبع لم يعد يعمل على النحو المرجو، فيما يُعد أول إقرار علني منها بالتحديات التي يواجهها البرنامج.

خلال زيارتها لمدينة سافانا، جورجيا، سأل الصحفيون يلين عن تقارير تشير إلى اقترابأسعار النفط الروسي في الفترة الحالية من 100 دولار للبرميل، متجاوزة سقف السعر المحدد عند 60 دولاراً للبرميل، وردت قائلة: «يوضح ذلك تراجعاً بدرجة ما لفاعلية سقف السعر».

فرض سقف السعر على النفط الروسي هو إحدى العقوبات المالية الشاملة المفروضة على روسيا نتيجة لغزو أوكرانيا في 2022. رغم العقوبات غير المسبوقة والقيود الأخرى، تمكنت موسكو من مواصلة نشاط اقتصادها وآلتها الحربية.

معاناة روسية في البداية

كانت الولايات المتحدة وحلفاؤها قد فرضوا سقف السعر في أواخر 2022، بهدف حرمان موسكو من بعض إيراداتها الناتجة عن مبيعات الوقود وتقويض جهودها الحربية، مع الحفاظ على ارتفاع حجم الصادرات لمنع أسعار النفط العالمية من الصعود. حظرت هذه الآلية توفير وسائل الشحن والتأمين والخدمات الغربية الأخرى للنفط المبيع بسعر أعلى من السقف المفروض.

عانت روسيا في البداية للعثور على بديل للشركات المقدمة لتلك الخدمات، والتي تقع مقرات عديد منها في لندن، وشهدت تراجعاً في إيرادات النفط. لكن موسكو ابتكرت بدائل في الأشهر الماضية.

قالت يلين: «روسيا بذلت قدراً كبيراً من المال والوقت والجهد لتوفر الخدمات اللازمة لتصدير نفطها. فزادت حجم أسطول الظل، وقدمت مزيداً من التأمين، وسقف السعر لا يمنع ذلك النوع من التجارة».

تعهدات وزيرة الخزانة

تعهدت وزيرة الخزانة بمواصلة الجهود لوقف ومنع الالتفاف على العقوبات، لكنها لم تشر إلى أي تدابير محددة جديدة، وقالت نحن على أهبة الاستعداد للتصرف.

أضافت أنه يصعب تحديد الربح الصافي الذي تحققه روسيا من تصدير نفطها بشكل دقيق، نظراً لأن الدولة تسدد أيضاً في الفترة الحالية تكلفة عديد من الخدمات التي تصاحب التصدير. لكنها قالت إن مجموعة الدول السبع جاهزة لتدرس ما إذا كانت هناك سبل قد تزيد من نجاح هذه الإجراءات بمرور الوقت.

الطلب على الهيدروجين قد يصل إلى 150 مليون طن سنويًا بحلول 2030

رجب عز الدين

الطاقة

تتضاعف توقعات الطلب على الهيدروجين في العالم ضمن سيناريوهات الحياد الكربوني لعام 2050، مع تزايد الآمال المعقودة عليه لإزالة الكربون من القطاعات الثقيلة، إلا أن إنتاجه الحالي ما يزال ضعيفًا جدًا.

ورجح تقرير تحليلي حديث -حصلت وحدة أبحاث الطاقة على نسخة منه- ارتفاع الطلب السنوي على الهيدروجين من 95 مليون طن عام 2022 إلى 150 مليون طن بحلول 2030.

كما توقع التقرير الصادر عن وكالة الطاقة الدولية، نمو الطلب على الهيدروجين إلى 215 مليون طن سنويًا بحلول 2035، ثم إلى 430 مليون طن سنويًا بحلول عام الحياد الكربوني المرتقب 2050.

وبلغ إجمالي إنتاج الهيدروجين 95 مليون طن في عام 2022، وهو حجم الطلب نفسه، بزيادة طن واحد فقط، عن إنتاجه البالغ 94 مليون طن في عام 2021، ما يشير إلى حداثة السوق بالنسبة إلى أسواق الوقود الأخرى.

توقعات الطلب في قطاع التكرير

يُنتج الهيدروجين عبر حرق الوقود الأحفوري (الغاز والفحم) ويُوصف بالأزرق أو الرمادي، على حسب استعمال تقنية احتجاز الكربون في أثناء استخلاصه من عدمه، بحسب طرق الإنتاج الفنية المتخصصة التي رصدته وحدة أبحاث الطاقة.

ورغم ذلك، ما يزال الهيدروجين المنتج بهاتين الطريقتين الأشهر والأكثر انتشارًا في العالم لانخفاض تكلفته، مقارنة بالهيدروجين الأخضر المستخلص من الماء عبر المحللات الكهربائية باهظة التكاليف والعاملة بمصادر الطاقة المتجددة.

وتتعدد استعمالات الهيدروجين الحديثة في قطاعات الصناعة والتكرير والنقل وتوليد الكهرباء إلى جانب استعمالات أخرى محل تطوير من قبل العلماء والمتخصصين.

وبلغ الطلب على الهيدروجين في قطاع التكرير 42 مليون طن في عام 2022، ما يمثّل 44% من إجمالي الطلب العالمي البالغ 95 مليونًا في العام نفسه.

بينما استحوذ الطلب في قطاع الصناعة على النسبة المتبقية بالكامل 56% أو 53 مليون طن عام 2022، أما قطاعات

النقل وتوليد الكهرباء والاستعمالات الأخرى فلم تسجل طلبًا يُذكر على الهيدروجين خلال العام الماضي.

ومن المتوقع انخفاض الطلب على الهيدروجين في قطاع التكرير إلى 35 مليون طن سنويًا بحلول عام 2030، تقل بعدها إلى 26 مليون طن سنويًا بحلول 2035، ثم إلى 10 ملايين طن بحلول عام 2050، في سيناريو الحياد الكربوني الخاص بوكالة الطاقة الدولية.

طلب الصناعة والنقل والكهرباء

تتوقع وكالة الطاقة ارتفاع الطلب على الهيدروجين في القطاع الصناعي من 53 مليون طن عام 2022، إلى 71 مليون طن سنويًا عام 2030، يزيد بعدها إلى 92 مليون طن بحلول 2035، ثم إلى 139 مليون طن سنويًا بحلول 2050.

أما قطاع النقل فمن المتوقع ارتفاع استهلاكه للهيدروجين إلى 16 مليون طن سنويًا بحلول 2030، من صفر تقريبًا خلال 2022، يقفز بعد ذلك إلى 40 مليون طن بحلول 2035، ثم إلى 193 مليون طن سنويًا بحلول 2050.

وكذلك يتوقع صعود الطلب على الهيدروجين في قطاع توليد الكهرباء من لا شيء عام 2022، إلى 22 مليون طن سنويًا عام 2030، يزيد بعدها إلى 48 مليون طن بحلول 2035، ثم إلى 74 مليون طن سنويًا بحلول 2050.

ولا يستعمل الهيدروجين في توليد الكهرباء -حاليًا- كما لا يتوقع أن تزيد حصته المستقبلية من إجمالي التوليد على 1% في جميع مراحل توقعات وكالة الطاقة الدولية (2030-2035-2050).

بينما سيزيد الطلب على الهيدروجين في الاستعمالات الأخرى من لا شيء عام 2022، إلى 6 ملايين طن في عام 2030، ثم إلى 10 ملايين طن في عام 2035، يزيد بعدها إلى 14 مليون طن سنويًا بحلول 2050.

توقعات إنتاج الهيدروجين منخفض الكربون

تصنف وكالة الطاقة الدولية الهيدروجين المستخلص من الماء وكذلك المنتج من حرق الوقود الأحفوري بطريقة احتجاز الكربون وتخزينه، بوصفهما أنواعًا للهيدروجين منخفضة الانبعاثات في مقابل أنواع أخرى عالية الانبعاثات يجري استخلاصها دون تقنية احتجاز الكربون.

وما زال إنتاج الهيدروجين منخفض الانبعاثات ضعيفًا جدًا في العالم، إذ لم يبلغ أكثر من مليون طن في عام 2022، من إجمالي إنتاج جميع أنواع الهيدروجين عالميًا (95 مليون طن).

ويتوقع سيناريو الحياد الكربوني لوكالة الطاقة الدولية تضاعف إنتاج أنواع الهيدروجين منخفضة الانبعاثات 70 مرة بحلول عام 2030، لتصل إلى 70 مليون طن سنويًا.

كما يتوقع السيناريو تضاعف الإنتاج مرة أخرى إلى 150 مليون طن بحلول 2035، ليقفز قفزته الكبرى بعد ذلك إلى

420 مليون طن سنويًا بحلول 2050، ليواكب طفرة الطلب على الهيدروجين المتوقعة عالميًا، بحسب بيانات تفصيلية رصدتها وحدة أبحاث الطاقة من تقرير الوكالة.

ويوضح الرسم التالي -أعدته وحدة أبحاث الطاقة- خريطة 20 دولة مرشحة لإنتاج الهيدروجين في العالم:

وتتوزع هذه التوقعات على الهيدروجين الأخضر والأزرق، إذ يتوقع تضاعف إنتاج الهيدروجين الأخضر من لا شيء عام 2022، إلى 51 مليون طن بحلول 2030، ثم إلى 116 مليون طن سنويًا بحلول 2035، ليصل بعدها إلى 327 مليون طن سنويًا بحلول 2050.

أما الهيدروجين الأزرق المستخلص من الوقود الأحفوري بطريقة احتجاز الكربون وتخزينه، فيتوقع تضاعف إنتاجه من طن واحد عام 2022، إلى 18 مليون طن سنويًا بحلول 2030، يزيد بعدها إلى 34 مليون طن بحلول 2035، ثم إلى 89 مليون طن بحلول 2050.

وتمتد توقعات الطلب على الهيدروجين إلى سعة التحليل الكهربائي المتوقع تضاعفها -تراكميًا- من 1 غيغاواط عام 2022، إلى 590 غيغاوط بحلول 2030، تقفز بعدها إلى 1.34 تيراواط، ثم إلى 3.3 تيراواط بحلول 2050.

شكراً